أثر التوجه نحو التصدير إلى أسواق الدول النامية على تنوع الصادرات
- دراسة تطبيقية على عينة من الاقتصاديات الناشئة والنامية (1995-2013) -

The Impact of Export Orientation to Developing Countries Markets on Export Diversification - Applied Study on a Sample of Emerging and Developing Economies (1995-2013) -

محمد يعقوبي (*)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة علي لونيسي، البليدة 2، البليدة – الجزائر

Mohammed YAGOUBI (*)
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Ali LOUNICI University, Blida 2, Blida; Algeria

قدم للنشر في: 2017.01.18 & قبل للنشر في: 2017.12.23

Received: 18.01.2017 & Accepted: 23.12.2017

ملخص : يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر التصدير إلى أسواق البلدان النامية على تنويع الصادرات، حيث أجريت الدراسة على عشرين (20) دولة ناشئة ونامية خلال الفترة 1995-2013 باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية. وقد أفضت الدراسة إلى أن أفضل نموذج من الناحية الإحصائية هو نموذج الآثار الثابتة للسنوات، إلا أن العلاقة بين الفروق في نسبة الصادرات الموجهة إلى أسواق الدول النامية ومقياس تنوع الصادرات جاءت طردية خلال الفترة (1995-2005)، مما يعني أن التصدير إلى هذه الأسواق لا يؤثر إيجابا على تنوع الصادرات، أما خلال الفترة (2006-2013) فقد جاءت العلاقة بين المتغيرين عكسية، مما يعني أن رفع حجم الصادرات إلى البلدان النامية أثر إيجابا على تنويع الصادرات. أما فيما يتعلق بالدول فرادى فقد جاءت هذه العلاقة عكسية في أربعة عشر (14) دولة وهو ما يعني أن التصدير إلى أسواق الدول النامية والناشئة أثر إيجابا على تنويع التصدير في هذه الدول، بينما ظهرت العلاقة طردية في ست (6) دول من بينها الجزائر، أي أن التصدير إلى هذه الأسواق لم تكن له آثار فعلية على تنويع الصادرات بها.

الكلمات المفتاح : تصدير إلى أسواق الدول النامية، تنوع الصادرات، دول نامية، نماذج البيانات الزمنية المقطعية.

تصنيف JEL: F1.

Abstract : The study aims to study and test the impact of exports to the markets of developing countries on export diversification. The study was applied on twenty (20) emerging and developing countries during the period 1995-2013 using the models of the panel data. The study showed that the best statistical model is the fixed impacts model for the years, however, the relationship between the differences in the ratio of exports to the markets of developing countries and the export diversification index was positive during the period (1995-2005), which means that exports to these markets do not affect positively the diversification of exports. In the period (2006-2013), the relationship between the two variables was negative, which mean that raising the volume of exports to developing countries had a positive impact on export diversification. As for individual countries, this relationship was negative in 14 countries, which means that exports to the developing and emerging markets have a positive effect on export diversification in these countries, while the relationship was positive in six countries including Algeria, In other words, exports to these markets had no real impact on export diversification.

Keywords : Export to Developing Countries Markets, Export Diversification, Developing Countries, Models of the Panel Data .

Jel Classification Codes : F1.

I. تمهيد:

تبحث المؤسسات الاقتصادية على الدوام من خلال تدويل نشاطاتها الاقتصادية والوصول إلى أسواق أجنبية إضافة إلى السوق الذي تعمل فيه، عن تحصيل حصة معتبرة من السوق الدولية للقطاع الذي تتخصص فيه، مما يمكنها من رفع كفاءة خططها التسويقية وتحقيق مردودية أكبر من عملياتها الإنتاجية. وعلى غرار باقي المؤسسات الاقتصادية، يمثل الولوج إلى الأسواق الدولية والمنافسة على مستواها تحديا كبيرا للمؤسسات الاقتصادية الناشطة في البلدان النامية، خاصة وأنها تعاني من العديد من السلبيات المتعلقة ببيئتها المحلية: مثل تراجع الإنتاجية، انخفاض درجة التطور التكنولوجي، محدودية الموارد التمويلية الذاتية، ...الخ، والمتعلقة كذلك بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها مثل: ارتفاع شدة القيود التشريعية والقانونية، نقص المعلومات التسويقية، نقص الموارد التمويلية الخارجية، ...الخ، وهو ما يضع العديد من العقبات أمامها خلال تسطيرها لاستراتيجيات اختراق الأسواق الأجنبية.

وبالمقابل تتوفر أسواق الدول النامية على العديد من المقومات والإيجابيات والتي يمكن أن تجعل من عملية الولوج إليها ذات فائدة ومردودية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، مقارنة مع أسواق الدول المتقدمة، وهو ما يمكن العديد منها من رفع حصصها من الأسواق الدولية وتحسين تنافسية منتجاتها على مستواها. وتخدم هذه الاستراتيجية، الداخلة في إطار التعاون التجاري بين البلدان النامية، في الأخير هدف تنويع ترقية البناء الهيكلي لاقتصادياتها وتنويع

eMail : (*) Mmed.yagoubi@gmail.com

مكونات سلة صادراتها، وهو ما يمكنها من تحقيق درجات أعلى من التطور والنمو في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية.

- **إشكالية الدراسة:** تتمحور مشكلة الدراسة حول البحث في أثر التوجه لتسويق المنتجات في أسواق البلدان النامية تحسين البنية الهيكلية للصادرات، وهذا من خلال التطبيق على عشرين (20) دولة نامية وناشئة، بحيث حاولنا مراعاة التنوع الجغرافي بين مختلف مناطق العالم النامي، من أجل الوصول إلى نتائج جيدة بالنسبة لهذا الموضوع.

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيات الآتية:
  - يؤثر التوجه للتصدير إلى أسواق الدول النامية بشكل إيجابي في رفع درجة تنوع صادراتها؛
  - لا يختلف اتجاه هذا التأثير من دولة لأخرى؛
  - لا يختلف اتجاه هذا التأثير من سنة لأخرى.

- **أهمية الدراسة**: يتخذ هذا البحث أهميته من جانبين رئيسيين، الجانب الأول يتعلق بهدف تنويع الصادرات الذي تسعى أغلب الدول النامية إلى تحقيقه والمحافظة عليه لأطول فترة ممكنة، وهذا بسبب معاناتها بشكل أكبر من مشكل تركز صادراتها في عدد قليل جدا من المنتجات. أما الجانب الثاني فيتعلق بما توفره هذه البلدان لبعضها البعض من فرص ومقومات في شتى المجالات الاقتصادية، والتي يمكن استغلالها في تدعيم تعاونها البيني وصولا إلى تحقيق تنوع أفضل في هيكل صادراتها.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي:
  - أهمية التبادل التجاري بين البلدان النامية؛
  - مزايا التوجه للتسويق في البلدان النامية؛
  - تأثير التوجه نحو التصدير إلى أسواق البلدان النامية على تحسين هيكل صادراتها؛
  - مدى تشابه هذا التأثير في قوته واتجاهه بين الدول المدروسة.

- **منهجية الدراسة:** اعتمدنا في الجانب النظري لهذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، وهذا من خلال جمع المعلومات بهدف تقديم رؤى نظرية حول موضوع الدراسة، وتحليل البيانات من أجل معرفة وتشخيص حالته الراهنة. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الأسلوب القياسي من خلال تقدير العلاقة بين التصدير إلى أسواق الدول النامية كمتغير مستقل ودرجة تنوع هيكل الصادرات كمتغير تابع خلال الفترة (1995-2013)، باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews7.

أولا: التعاون التجاري بين الدول النامية.

تبحث الدول النامية من خلال تعميق التعاون الاقتصادي بينها عن تحقيق تنمية قوية ودائمة في مختلف الميادين الاقتصادية، ولذلك تركز اهتماماتها في بعض المجالات القيادية كالتجارة، الاستثمار، نقل التكنولوجيا، حماية البيئة، ...الخ. وتعتبر التجارة الخارجية من أهم المجالات التي تبحث الدول النامية على تقوية تعاونها البيني على مستواها، وهذا نتيجة لما تمثله كميدان اقتصادي يعزز فرص فتح الأسواق الخارجية لمنتجات مؤسساتها المحلية، مما يساعد على تنويع سلة صادراتها الخارجية، ويساهم في رفع متحصلاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية، وترقية البنية الهيكلية لاقتصادياتها.

1- أهمية المبادلات التجارية بين الدول النامية.

إن تكثيف الروابط الاقتصادية بين أقل البلدان نموًا والبلدان الأخرى هو عملية معقدة ومتعددة الأوجه لا تشمل التجارة والاستثمار فحسب، بل أيضًا الهجرة والتدفقات المالية الرسمية. ويدل تحليل الأونكتاد للتدفقات التجارية الدولية على أن التوسع السريع لصادرات وواردات أقل البلدان نموًا، على مدى العقد الأول من هذا القرن، قد نشأ عن تزايد أهمية أسواق الجنوب ومصادر التوريد الجنوبية، ليس فقط بالنسبة للدول الأقل نموا كمجموعة، ولكن أيضا لأغلبية فرادى هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من العوامل التي تجعل من المبادلات بين الاقتصاديات النامية ذات أهمية بالغة بالنسبة لها، نذكر منها ما يلي:

- أن التجارة بين البلدان النامية تفتح أمام هذه البلدان "متنفسا إضافيا"، الأمر الذي يتيح لها الاستفادة من عوامل لم تكن تستغلها في السابق استغلالا كاملا من أجل زيادة ناتجها. وينطبق هذا مثلا على مصدري المواد الأولية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛[1]

- أن التجارة بين البلدان النامية تتيح لاقتصاديات بلدان شرق آسيا زيادة إنتاجيتها من خلال مكاسب التخصص، واستغلال وفورات الحجم، وفرص التعلم المرتبطة بتوسيع شبكات الإنتاج في عدد قليل من قطاعات الصناعات التحويلية، لاسيما في قطاع السلع الكهربائية والإلكترونية، فضلا عن قطاعي الملابس والسيارات؛[2]

- التجارة بين البلدان النامية توفر العديد من إمكانيات التخصص ومكاسب كفاءة الاستعمال، وقد أثبتت العديد من الأبحاث المنجزة بوضوح أن الدول النامية إذا كانت ترغب في تعظيم مكاسبها من تحرير مبادلاتها المتعددة الأطراف، فعليها أن تفتح أسواقها وتطور مبادلاتها بين بعضها البعض.[3]

إلا أن من السمات الهامة لتجارة أقل البلدان نمواً مع شركائها الجنوبيين ما يتمثل في تركزها الجغرافي. فهناك عدد قليل من البلدان النامية الكبرى (ومعظمها في المنطقة الآسيوية) تستأثر بالحصة الأكبر من صادرات أقل البلدان نمواً إلى الجنوب وارداتها منه. ويقترن هذا التركز بتفاوتات هائلة بين فرادى أقل البلدان نمواً وشركائها الجنوبيين الرئيسيين، من حيث الحجم الاقتصادي وكذلك من حيث الاعتماد على أسواق بعضها البعض. ويؤدي العملاقان الآسيويان، الصين والهند، دوراً بارزاً بصفة خاصة في التكامل المتزايد لأقل البلدان نمواً مع البلدان النامية الأخرى.[4]

وثمة سمة رئيسية لتكوين الصادرات من أقل البلدان نموًا إلى البلدان النامية تتمثل في الدور الهام لصادرات السلع الأساسية. والواقع أن نمو صادرات السلع الأساسية، غالبًا ضمن سياق مخططات إتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، قد أدى دورًا أبرز في توسع صادرات أقل البلدان نموًا إلى الشمال.

2- تطور أداء المبادلات التجارية بين الاقتصاديات النامية.

كما أشرنا في العنصر السابق، فقد أصبحت دول الجنوب تمثل أسواقا مهمة لمعظم الدول النامية الأخرى، وهو ما يساهم في زيادة كفاءة أداء تجارتها الخارجية، وقد تزايدت هذه الأهمية بشكل كبير في العشرية الأخيرة، وخاصة مع تزايد هزات الاقتصاديات المتقدمة المتتالية، إضافة إلى بروز العديد من الدول النامية كأقطاب مهمة لتوسيع دائرة الصادرات والواردات البينية لدول الجنوب كما ونوعا.

ومن أجل متابعة تطورات الصادرات البينية للدول النامية أدرجنا الجدول رقم (1)، الذي يمثل تطور حصة صادرات الدول المتقدمة والنامية من الصادرات الإجمالية الموجهة للاقتصاديات النامية.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن حصة صادرات الدول النامية إلى نظيراتها شهدت ارتفاعات متتالية خلال الفترة المبينة، حيث انتقلت نسبتها من 31.07% سنة 1995 إلى 58.35% سنة 2014، وهو ما يمثل تحسنا معتبرا. وقد ترافقت هذه الارتفاعات مع انخفاضات مستمرة لحصة الدول المتقدمة من الصادرات الإجمالية الموجهة نحو البلدان النامية، حيث انتقلت من 68.8% سنة 1995 إلى 41.48% سنة 2010، وهو يعتبر كذلك انخفاضا ملحوظا. وتدل قراءة هذه البيانات على الزيادة المستمرة، خلال السنوات الأخيرة، لأهمية الصادرات البينية للدول النامية، مقارنة مع صادرات الدول المتقدمة.

ولمتابعة تطور أهمية الواردات البينية للدول النامية أدرجنا الجدول رقم (2)، الذي يبين تطور الحصة النسبية لواردات الدول النامية والمتقدمة من الواردات العالمية المتأتية من الدول النامية.

من خلال ملاحظة بيانات هذا الجدول، يمكن الإشارة إلى أن حصة الدول النامية من الواردات الإجمالية لنظيراتها من الدول النامية الأخرى قد شهدت ارتفاعات متتالية خلال الفترة 1995-2014، ماعدا حدوث انخفاض في سنة 2000، حيث انتقلت حصتها من 39.86% سنة 1995 إلى 55.41% سنة 2014، وهو معدل تحسن مرتفع جدا. وقد تقابلت هذه الارتفاعات مع انخفاضات مستمرة لحصة الدول المتقدمة من واردات الدول النامية، ماعدا حدوث ارتفاع سنة 2000، حيث انتقلت من 53.3% سنة 1995 إلى 42.76% سنة 2014.

ويبين تحليل هذه البيانات على ارتفاع أهمية الواردات البينية للدول النامية، مقارنة مع وارداتها من الدول المتقدمة. وهذا ما يدل على تحسن مكانة التجارة البينية للدول النامية، مقارنة مع مبادلاتها التجارية مع الاقتصاديات المتقدمة.

ثانيا: مزايا التصدير للدول النامية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المجالات التي تبحث الدول النامية على تقوية تعاونها البني على مستواها، وهذا نتيجة لما تمثله كميدان اقتصادي يعزز فرص فتح الأسواق الخارجية لمنتجات المؤسسات المحلية. ويساعد هذا على تنويع سلة صادراتها الخارجية، ورفع متحصلاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية، وترقية البنية الهيكلية لاقتصادياتها. وتمثل أسواق الدول النامية فضاءً تجاريا تستطيع منتجات هذه الدول المنافسة على مستواه، بحيث توفر العديد من المزايا التنافسية، مثل التفضيلات الجمركية، الحجم الكبير للطلب المحلي وارتفاع درجة كفاءة المعاملات الاقتصادية الخارجية.

1- الاستفادة من مزايا التفضيلات الجمركية بين الدول النامية.

سعيا منها لمواجهة سلبيات علاقاتها التجارية مع دول الشمال، فقد لجأت بلدان الجنوب إلى وضع تدابير تجارية تلاءم أوضاعها الاقتصادية، وتسهل على متعامليها التجاريين الدوليين ولوج الأسواق الدولية بقدرات تنافسية عالية. وقد كانت هذه التدابير في شكل اتفاقيات تجارية متعدد الأطراف، تحت إشراف هيئات دولية تعنى بالاندماج التجاري بين الدول النامية.

وفي هذا الإطار فقد حاء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية "GSTP" سنة 1988 لترويج ودعم التجارة المتبادلة، وتنمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، من خلال تبادل الامتيازات وفقا لهذا الاتفاق. وجاء إنشاؤه عقب مشاورات عقدت بين دول مجموعة الـ 77 في إطار الاجتماعات الوزارية المنعقدة في نيودلهي سنة 1985 وفي برازيليا سنة 1986 وفي بلغراد سنة 1988.

ويطبق هذا النظام على أساس مبدأ تبادل المزايا بطريقة تفيد على نحو منصف جميع المشتركين، مع مراعاة مستوياتهم المختلفة من التنمية الاقتصادية والصناعية، ونمط تجارتهم وسياساتهم ونظمهم التجارية، بحيث يجري التفاوض عليه خطوة خطوة، كما يتم تحسينه وتوسيعه على مراحل متعاقبة، مع إجراء استعراضات دورية. ولا يحل

النظام الشامل للأفضليات التجارية محل التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية للبلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ 77، بل يكملها ويعززها ويراعي اهتمامات والتزامات تلك التجمعات الاقتصادية. ويعترف النظام بشكل واضح بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والاتفاق على تدابير تفضيلية ملموسة لصالح هذه البلدان، ولن تكون أقل البلدان نموا مطالبة بتقديم امتيازات على أساس المعاملة بالمثل. وفي هذا الإطار يشمل النظام جميع المنتجات والمصنوعات والسلع الأساسية بأشكالها الخام وشبه المجهزة والمجهزة.[5]

أما بالنسبة للدول النامية الإسلامية فتشترك في نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي اشتملت الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الأسس التي قامت عليها فكرته، وبصفة خاصة في بيان مكة المكرمة ومخطط العمل للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي تم اعتماده من قبل القمة الإسلامية الثالثة المنعقدة سنة 1981. وعملا بالقرارات المناسبة الصادرة عن القمتين الإسلاميتين الثالثة والرابعة التي أولت القطاع التجاري مكانة متميزة ضمن القطاعات ذات الأولوية، شرعت كل من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة منذ سنة 1984 في إعداد الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS/OIC. وفعلا، أوصت لجنة "الكومسيك" منذ دورتها الأولى المنعقدة سنة 1984 باسطنبول بتكوين فريق عمل لضبط المبادئ والقواعد التي ستشكل إطارا للمفاوضات. عقد هذا الفريق اجتماعه الأول بإزمير (تركيا)، قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إثره الصيغة الأولى لمشروع نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.[6]

وابتداءً من سنة 2003 دخلت اتفاقية نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها سنة 2012: 38 دولة منها تسعة عشر (19) دولة عربية. إلا أن الجزائر على الرغم من عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي لم توقع ولم تصادق لحد الآن على اتفاقية هذا النظام.

ويوفر النظام لأعضائه العديد من الامتيازات الجمركية، وخاصة في حالة التصدير، حيث تلتزم البلدان المنظمة إليه بتغطية ما نسبته 1% فقط من تعريفاتها التي تتراوح بين صفر و10%، و7% فقط من تعريفاتها التي تزيد عن 10%، ويتم تخفيض هذه الأخيرة على النحو التالي:[7]

- بالنسبة للتعريفات التي تزيد عن 25%، يتم تخفيضها إلى 25%؛
- بالنسبة للتعريفات التي تتراوح بين 15% و25%، يتم تخفيضها إلى 15%؛
- بالنسبة للتعريفات التي تتراوح بين 10% و15%، يتم تخفيضها إلى 10%.

2- الاستفادة من الطلب المحلي الكبير.

ويتأتى هذا بالأساس إلى الحجم السكاني الكبير لهذه الدول، حيث نجد أن سكان الجنوب يمثلون النسبة الأكبر من سكان العالم، فحسب إحصائيات الأونكتاد، بلغ عدد سكان البلدان النامية سنة 2013 أكثر من 5.8 مليار نسمة، مقابل حوالي: 1.05 مليار نسمة في البلدان المتقدمة، وهذا من مجموع سكان العالم الذي بلغ: 7.16 مليار نسمة.

بالإضافة إلى هذا، فإن التوزيع العمري لسكان البلدان النامية يبين أن أكثرهم من الشباب، حيث تمثل نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة: 30%، والشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة: 19%. وما يرفع من التحديات الاستهلاكية هو التوقعات الديمغرافية المستقبلية، والتي تشير إلى أنه بحلول سنة 2050 سيبلغ حجم سكان الجنوب حوالي 7.9 مليار نسمة، مع توجه واضح لزيادة نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة.[8]

ويفرض معه هذا النمو المرتفع العديد من التحديات لإشباع حاجات الأفراد، والتي تفوق في الغالب القدرات الإنتاجية لاقتصاديات البلدان النامية، مثل زيادة الطلب على المواد الغذائية والاستهلاكية العامة، السكن، الدواء، التعليم، وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية، وهو ما يجعلها سوقا ضخمة لتصريف مخرجات الاقتصاديات المحلية والأجنبية.

ومن جهة أخرى تتميز معظم البلدان النامية بانخفاض مداخيل أفرادها، حيث ينعكس ضعف قدراتها الإنتاجية على مداخيلها الكلية، وبالتالي على إمكانيات الإنفاق لفروعها الاقتصادية وفئاتها الاجتماعية، وهو ما يجعلها متأخرة عن دول الشمال بالنسبة لمستوى دخل الفرد وإنفاقه. ويمكن معاينة الفوارق في المداخيل بين الدول النامية والمتقدمة من خلال الجدول رقم (3).

يبين الجدول رقم (3) أن حصة الفرد من الناتج المحلي في الدول النامية منخفضة جدا مقارنة بالدول المتقدمة، حيث نلاحظ أن قيمة نصيب الفرد فيها انتقل من 781 دولار سنة 1980 إلى 4474 دولار سنة 2012، في حين أن نصيب الفرد في البلدان المتقدمة انتقلت قيمته من 9722 دولار سنة 1980 إلى 41694 دولار سنة 2012. وعلى هذا الأساس تقسم الدول النامية إلى ثلاث مجموعات: الدول ذات الدخل المرتفع (أكثر من 4500 دولار)، الدول ذات الدخل المتوسط (بين 1000 دولار و4500 دولار)، والدول ذات الدخل المنخفض (أقل من 1000 دولار).

ونتيجة لهذا، ومن أجل مواجهة قيود الإنفاق والاستهلاك المتمثلة في انخفاض المداخيل نجد أن الطلب المحلي للجمهور الاستهلاكي لغالبية دول الجنوب يتركز بشكل كبير في السلع منخفضة السعر، والتي يصنع جلها في الاقتصاديات النامية، وهو ما يعطي لمنتجات هذه الأخيرة ميزة تنافسية على حساب المنتجات المتأتية من الاقتصاديات

المتقدمة، والتي تتميز بكثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية تساهم في ارتفاع أسعارها النهائية، وتخفض من الطلب عليها في البلدان النامية.

3- رفع درجة كفاءة المعاملات الاقتصادية الخارجية.

حيث تمكن الشروط المتدنية للتنافسية على مستوى أسواق الدول النامية من الولوج إلى الأسواق الدولية بفعالية عالية وبناء قدرات تصديرية في قطاعات حيوية وجديدة للسلع أو الخدمات، حيث أصبحت بعض الدول النامية فاعلا مهما في الأسواق الدولية لبعض القطاعات، ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات العالمية لأكثر 20 مجموعة سلعية حيوية. ويتأتى هذا بالأساس من خلال توفر تنسيق كبير في مجال السياسات والقوانين، وممارسة سياسات إنتاجية وتسييرية موحدة ومتشابهة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعطي لمنتجات الاقتصاديات النامية قدرة كبيرة على المنافسة السعرية في أسواق نظيراتها مقابل منتجات الاقتصاديات المتقدمة.

بالإضافة إلى هذا فإن التوجه نحو أسواق الدول النامية يمكن من استغلال مزايا التجارة الإقليمية في إطار التعاون والتكامل الجهويين، وهو ما يمكن من تحقيق الاكتفاء في مجال السلع والخدمات، بما يسمح للمنتجين في دول الجنوب من تحقيق إدارة جيدة لمنتجاتهم وتبادلها، ورفع مساهمتهم في عرض السلع والخدمات على مستوى أسواق الدول النامية. وفي هذا الإطار يساهم انخفاض تكاليف التبادل بين الدول النامية الناتج عن تقارب مستويات النمو بين دول الجنوب (عكس الفرق الشاسع بين الدول المتقدمة والنامية) على تشجيع المبادلات التجارية بينها، ووضع نظام فعال للتجارة البينية، وتخفيض تكاليف التجارة الخارجية.

ومن جانب آخر يعزز التبادل التجاري بين البلدان النامية على تحقيق التكامل بينها في مجال حماية مقوماتها البيئية والمحافظة على استدامة نموها الاقتصادي، من خلال التقليل من الآثار البيئية الكبيرة الناتجة عن تركز مبادلاتها التجارية مع الدول المتقدمة، مما يساعد على وضع وتنسيق أنظمة سلامة بيئية، وتعزيز التعاون الجهوي في مكافحة الآثار البيئية السلبية للمبادلات التجارية البينية للدول النامية.

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

سوف نقوم في هذا الجزء باختبار اتجاه وقوة العلاقة بين التصدير إلى أسواق الدول النامية كمتغير مستقل ودرجة تنوع هيكل الصادرات كمتغير تابع في عشرين (20) دولة نامية وناشئة هي: الجزائر، المغرب، مصر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جنوب إفريقيا، نيجيريا، أنغولا، الكونغو، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، فنزويلا، كولومبيا، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، ماليزيا وتركيا، وذلك خلال الفترة 1995-2013 باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية (les modèles des données de panel).

1- التعريف بمتغيرات الدارسة: قمنا في هذه الدراسة بالبحث عن مدى فعالية التصدير إلى الدول النامية في الرفع من درجة تنوع الصادرات في الدول المذكورة، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة هي كالتالي:

- **المتغير المستقل:** ونرمز له في هذه الدراسة بـ: EXS، ويتمثل في الصادرات إلى أسواق الدول النامية، بحيث يتم قياسه بحصة الصادرات الموجهة نحو البلدان النامية من الصادرات الإجمالية لكل دولة.
- **المتغير التابع:** ونرمز له في هذه الدراسة بـ: S_{it}، ويتمثل في درجة تنوع هيكل الصادرات، بحيث نعتمد في قياسها على نموذج تمت صياغته من طرف **"فهيم المرهوبي"** ويعبر عن قيمة التحول المطلق في حصة بلد ما في الصادرات الإجمالية لمجموع دول العالم، وتكتب عبارته كما يلي:[9]

$$s_{it} = \frac{\sum_{i} \left|h_{jit}\right| - \left|h_{jt}\right|}{2}$$

حيث أن: h_{ijt} هي حصة الصناعة j في مجموع صادرات البلد i ، و h_{it} هي حصة الصناعة i في مجموع صادرات الدول خلال سنة معطاة t. وتتراوح قيمة هذا المقياس بين 0 و 1، حيث أن قيمة 1 تمثل تركزا مطلقا لصادرات الدولة المعنية في صناعة واحدة، في حين أن قيمة 0 تمثل تنوعا مطلقا في صادرات الدولة المعنية بين مختلف الصناعات التصديرية.

وعليه فإذا كانت العلاقة عكسية بين المتغيرين فمعناه أن التصدير إلى أسواق الدول النامية يؤدي إلى تنويع هيكل الصادرات، أما إذا كانت العلاقة طردية فمعناه أن هذا التوجه لا يؤدي إلى تنويع هيكل الصادرات في الدول النامية والناشئة.

وقد قمنا بتقسيم هيكل الصادرات إلى عشرة مكونات أساسية، كما هو معمول به من طرف منظمة "الأونكتاد"، وهي كالتالي:[10]

- **منتجات غذائية وحيوانات حية:** وتضم مختلف المنتجات الزراعية، ومواد الصناعات الغذائية، ومنتجات الثروة الحيوانية؛
- **مشروبات وتبغ:** وتضم مختلف المشروبات والتبغ الخام والمصنع؛

- **مواد خام غير قابلة للاحتراق، ماعدا الوقود:** وتضم الجلود، الخشب، الورق، الأسمدة الخامة، مواد خام ذات أصل فلاحي أو نباتي،...الخ؛
- **محروقات:** وتضم البترول ومشتقاته، الغاز الطبيعي والمصنع، الطاقة الكهربائية، ...الخ؛
- **زيوت، شحوم وسيور ذات أصل حيواني ونباتي**: وتضم الزيوت والشحوم بمختلف أنواعها؛
- **منتجات كيميائية ومنتجات ملحقة:** وتضم مختلف مخرجات الصناعات الكيميائية؛
- **مواد مصنعة:** وتضم الجلود، المنتجات البلاستيكية المصنعة، منتجات الحديد والصلب،...الخ؛
- **آلات ومعدات النقل:** وتضم وسائل النقل بمختلف أنواعها، قطع الغيار، ...الخ؛
- **مواد مصنعة مختلفة:** وتضم وسائل السفر، الأحذية، أدوات العمل المختلفة، ...الخ؛
- **مواد وتحويلات:** وتضم النقود التي ليس لها الطابع القانوني، والذهب الموجه للاستعمالات الغير نقدية.

2- دراسة استقرارية السلاسل: أثبتت نتائج الاختبارات التي قمنا بها أن سلسلة المتغير المستقل هي مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى، في حين أن سلسلة المتغير التابع هي مستقرة عند المستوى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدولين (4) و(5).

3- تقدير النموذج: من خلال دراسة الاستقرارية للسلسلتين يمكن تقدير النموذج التالي:

$$S_{it} = b_0 + b_1 . D(EXS)_{it} + \varepsilon_{it}$$

إن عملية التقدير أعطت النتائج التالية:

$$S_{it} = \underset{37.78745}{\underset{0.0000}{0.434789}} + \underset{1.835919}{\underset{0.0672}{0.571207}} D(EXS)_{it}$$

$$R^2 = 0.009327 \ldots\ldots\ldots F = 3.370599 (0.067199)$$

- يلاحظ في هذا النموذج أن المعلمة b_0 لديها معنوية إحصائية، بينما المعلمة b_1 ليست لديها معنوية إحصائية عند درجة حرية 5%، ولكن لديها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

- من خلال اختبار فيشر يتضح أن المعنوية الكلية للنموذج محققة عند مستوى معنوية 10%.

- يلاحظ من خلال إشارة المعلمة b_1 أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية، أي أنه كلما ارتفعت الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق الدول النامية ارتفعت قيمة مقياس درجة التنوع، وهو ما يعني أن ارتفاع نسبة الصادرات إلى بلدان الجنوب لا تؤدي إلى ارتفاع درجة التنوع في هيكل الصادرات، وهذا ما يخالف طرحنا في هذا الدراسة.

- يلاحظ من خلال قيمة معامل التحديد أن الفروق في نسبة الصادرات إلى أسواق الدول النامية تفسر التنوع في هيكل صادرات الدول النامية والناشئة بـ 0.93% وهي نسبة ضعيفة جدا من الناحية الإحصائية، وهذا يعود إلى وجود عوامل أخرى تتحكم في درجة تنوع هيكل الصادرات.

4- تقدير نماذج الأثر الثابت لأثر التصدير إلى أسواق الدول النامية على تنويع هيكل الصادرات باستخدام نماذج معطيات "بانل": يتم تقدير هذه النماذج من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول) ونموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) ونتائج تقدير النماذج موضحة فيما يلي:

4-1. تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية:

$$S_{it} = \underset{266.3304}{\underset{0.0000}{0.440364}} + \underset{1.051070}{\underset{0.2940}{0.047387}} D(EXS)_{it}$$

$$R^2 = 0.982994 \ldots\ldots\ldots\ldots F = 979.7497 (0.0000)$$

- يلاحظ أن المعلمة b_0 لديها معنوية إحصائية بينما المعلمة b_1 ليست لديها معنوية إحصائية.

- من خلال إحصائية فيشر تتضح المعنوية الكلية للنموذج.

- من خلال النموذج يلاحظ أنه كلما ارتفعت الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق البلدان النامية ارتفعت قيمة مقياس التنوع في هيكل الصادرات في الدول المدروسة، وبالتالي فإن التصدير إلى أسواق الجنوب يؤثر سلبا على التنوع في هيكل الصادرات، كما أن نسبة التأثير بلغت 98.29% وهي قيمة قوية من الناحية الإحصائية.

➢ **اختبار وجود الأثر الثابت الفردي:** يسمح اختبار فيشر بمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في التأثير الثابت في كل الدول أو أن هذا ثابت في مجموعة الدول المدروسة وتعطى صيغة الإحصائية كما يلي:

$$F = \frac{(R_1^2 - R_0^2)}{(1 - R_1^2)/(nT - n - K)} \rightarrow F(n-1, nT - n - K)$$

حيث: R_1^2 يمثل معامل التحديد للنموذج ذو الأثر الثابت بينما R_0^2 يمثل معامل التحديد للنموذج الإجمالي.

و K تمثل عدد المتغيرات المفسرة، حيث أنه إذا كان $F > F_{0.05}^{n-1, nT-n-K}$ نرفض الفرضية H_0 (عدم وجود أثر فردي)، أما نتائج الاختبار فهي موضحة في الجدول رقم (6).

بما أن $F \rangle F_{0.05}^{n-1,nT-n-K}$ أي $1009.640711 \rangle 1.67$ فإنه ليس هناك وجود أثر فردي وبالتالي فإن تأثير الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق البلدان النامية على تنويع هيكل الصادرات يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا التأثير موضح في الجدول رقم(7).

ومن خلال نتائج الجدول يلاحظ تباين العلاقة بين المتغيرين من حيث القوة والاتجاه، فمن ناحية القوة نلاحظ أن كلا من المغرب، مصر، جنوب إفريقيا، البرازيل، الأرجنتين، كولومبيا واندونيسيا كانت قيمة معاملات الأثر الخاصة بهم أقل من 0.1، في حين حققت الدول الأخرى معاملات أثر قيمها تراوحت بين 0.1 و 0.390830 كأقصى قيمة بالجزائر. أما من ناحية الاتجاه، فيلاحظ أن كلا من الجزائر، نيجيريا، أنغولا، الكونغو، فنزويلا وكولومبيا قد تحققت بهم علاقة موجبة بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة التصدير إلى أسواق الدول النامية لا تؤدي إلى تنويع هيكل الصادرات، في حين أن باقي الدول ظهرت العلاقة فيها سلبية، وهو ما يدلل على أن ارتفاع التصدير إلى أسواق الدول النامية يؤدي إلى ارتفاع درجة تنوع هيكل الصادرات.

2-4. تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية:

$$S_{it} \underset{0.0000}{\overset{162.7990}{=}} 0.432905 + \underset{0.0000}{\overset{259.3454}{0.748122}} D(EXS)_{it}$$

$$R^2 = 0.994681.....F = 3542.929(0.0000)$$

- جميع معلمات النموذج ذات معنوية إحصائية.
- من خلال اختبار فيشر تتضح المعنوية الكلية لمعلمات النموذج.
- من خلال النموذج يلاحظ أنه كلما ارتفع حجم التصدير إلى أسواق البلدان النامية انخفضت درجة تنوع هيكل الصادرات (العلاقة طردية بين المتغيرين)، كما أن نسبة التأثير تبلغ 99.46% وهي درجة تأثير مرتفعة جدا من الناحية الإحصائية.

➢ **اختبار وجود الأثر الثابت للسنوات:** نتائج الاختبار موضحة في الجدولين (8) و(9).

بما أن $F > F_{0.05}^{n-1,nT-n-K}$ أي $43.248858 > 1.67$ فإن هناك عدم وجود أثر ثابت للسنوات وبالتالي فإن تأثير التصدير إلى أسواق الدول النامية على تنوع هيكل الصادرات في الدول المدروسة يختلف من سنة إلى أخرى، وهذا التأثير موضح في الجدول رقم (9).

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح لنا أن تأثير التصدير إلى أسواق الدول النامية على تنوع هيكل الصادرات كان سلبيا منذ سنة 1996 إلى غاية سنة 2005، في حين أن هذا التأثير أصبح موجبا منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2013.

5- تقدير نماذج الأثر العشوائي لأثر التصدير إلى أسواق الدول النامية على تنويع هيكل الصادرات باستخدام نماذج معطيات "بانل": يتم تقدير هذه النماذج من خلال تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول) ونموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات) ونتائج تقدير النماذج موضحة فيما يلي:

1-5. تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية:

$$S_{it} \underset{0.0000}{\overset{10.60797}{=}} 0.441299 \underset{0.5922}{\overset{-0.536152}{-}} 0.040406 D(EXS)_{it}$$

$$R^2 = 0.000791.....F = 0.283447(0.594781)$$

- يلاحظ أن المعلمة b_0 لديها معنوية إحصائية بينما المعلمة b_1 ليست لديها معنوية إحصائية.
- من خلال إحصائية فيشر يتضح عدم وجود معنوية كلية للنموذج.
- من خلال النموذج يلاحظ أنه كلما ارتفعت الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق الدول النامية انخفضت قيمة مقياس التنوع، وهو ما يعني أن ارتفاع نسبة التصدير إلى هذه البلدان يؤدي إلى زيادة درجة التنوع في هيكل الصادرات في الدول النامية والناشئة، إلا أن نسبة هذا التأثير ضعيفة جدا من الناحية الإحصائية (0.079%).

➢ **اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للأفراد:** من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار "بروش-بافان" حيث يعتمد هذا الاختبار على "مضاعف لاغرانج"، حيث يختبر الفرضيات التالية:

H_0 : عدم وجود أثر عشوائي

H_1 : وجود أثر عشوائي

والتي يتم اختبارها عن طريق الإحصائية التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^{n} (\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_{nt})^2}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_{nt}^2} - 1 \right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذه الإحصائية تتبع توزيع "كاي تربيع" ذات درجة حرية واحدة.

ومن خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة $LM = 6.06620$ هي أكبر من $\chi_1^2(0.05) = 3.84146$ وعليه فإننا نرفض فرضية العدم، ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للأفراد (الدول).

من خلال أرقام الجدول رقم (11) يمكن أن نلاحظ أن نتائج أثر الدول في نموذج الأثر العشوائي مشابهة إلى حد كبير للنتائج المتحصل عليها في نموذج الأثر الثابت، فالعلاقة بين المتغيرين هي نفسها من حيث الاتجاه، ومتقاربة مع العلاقة في نموذج الأثر الثابت من ناحية القوة بالنسبة لكل دولة.

2-5. تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات): من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية:

$$S_{it} = \underset{0.0000}{\overset{37.25378}{0.434789}} + \underset{0.0711}{\overset{1.809991}{0.571207}}\, D(EXS)_{it}$$

$$R^2 = 0.009327 \ldots\ldots F = 3.370599(0.067199)$$

- نلاحظ أن المعلمة b_0 لديها معنوية إحصائية بينما المعلمة b_1 ليست لديها معنوية إحصائية عند درجة حرية 5% وإنما عند 10%.

- من خلال إحصائية فيشر يتضح أن النموذج لديه معنوية إحصائية عند درجة حرية 10%.

- من خلال النموذج يلاحظ أنه كلما ارتفعت الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق الدول النامية ارتفعت قيمة مقياس التنوع، وهو ما يعني أن ارتفاع حجم التصدير إلى أسواق الجنوب يؤثر سلبا على درجة تنوع هيكل الصادرات في الدول النامية والناشئة، إلا أن نسبة التأثير ضعيفة من الناحية الإحصائية (0.9327%).

- **اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن (السنوات):** يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدولين (12) و(13).

بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 3.496668$ المبينة في الجدول رقم (12) هي أصغر من $\chi_1^2(0.05) = 3.84146$ فإننا نقبل فرضية العدم، ومنه نستنتج أنه لا يوجد أثر عشوائي للزمن (السنوات).

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن كل معاملات الأثر العشوائي للزمن معدومة وبالتالي يمكن التأكد أنه لا يوجد أثر عشوائي للزمن.

III. النتائج ومناقشتها:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول هذا الموضوع يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- عرفت المبادلات التجارية بين البلدان النامية تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، نظرا للتطور الاقتصادي الذي سجلته أغلب اقتصاديات العالم النامي، وهو ما انعكس إيجابا على تنويع الاتجاهات الجغرافية لصادراتها وارداتها، وقلل من التركز الكبير في الاقتصاديات المتقدمة. ونظرا لذلك، فقد تزايدت حصة الجنوب من التجارة العالمية، وهو ما أعطى للتجارة البينية للبلدان النامية أهمية كبيرة في سياساتها التنموية؛

- يعطي التوجه التسويقي نحو أسواق البلدان النامية فرصا أكبر لتصريف منتجات المؤسسات الاقتصادية العالمية في البلدان النامية والناشئة الأخرى، وهذا من خلال الاستفادة من توفر التعريفات الجمركية التفضيلية، ومن اتساع حجم الطلب المحلي. ويساهم هذا في الرفع من فعالية المعاملات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية، وتحسين تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الدولية؛

- من خلال تقدير النموذج الإجمالي اتضح لنا أن الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق البلدان النامية تؤثر إيجابا على قيمة مقياس تنوع الصادرات، وهو ما يعني أن التوجه نحو رفع حجم الصادرات إلى هذه الأسواق لا يؤدي إلى رفع درجة تنوع هيكل الصادرات في الدول النامية والناشئة، إلا أن درجة التحديد بلغت 0.93% وهي نسبة ضعيفة جدا من الناحية الإحصائية، وهذا راجع إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على تنويع هيكل الصادرات في الدول المدروسة؛

- من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول) اتضح أن العلاقة بين الفروق في نسبة التصدير إلى أسواق لبلدان النامية ومقياس درجة تنوع الصادرات هي علاقة طردية، أي أن هذه الأخيرة تتأثر سلبا بنسبة التصدير إلى أسواق الجنوب بدرجة تحديد مرتفعة بلغت 98.29%. وقد دل عدم وجود أثر فردي على اختلاف اتجاه العلاقة بين المتغيرين من دولة أخرى، حيث ظهر في أربعة عشر (14) دولة أن التصدير إلى أسواق البلدان النامية يؤثر إيجابا على تنويع هيكل الصادرات، في حين أنه في الدول الستة (6) المتبقية أثبتت الدراسة أن التصدير إلى هذه الأسواق يؤثر سلبا على تنويع هيكل الصادرات، ويعود هذا إلى أن أغلب هذه الدول (الجزائر، نيجيريا، أنغولا، فنزويلا) هي دول مصدرة للمحروقات بنسبة كبيرة جدا، وهو ما يعني أن هيكل صادراتها متركز في هذه المادة المصدرة أساسا إلى الدول المتقدمة، وبالتالي لا يمكنها الاعتماد على الجنوب بصفة كبيرة في تنويع صادراتها، على عكس أغلبية الدول الأخرى التي يتميز جهاز تصديرها بالتنوع من حيث الهيكل والاتجاه. وقد ظهرت نفس النتائج تقريبا من حيث القوة والاتجاه من خلال تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول) ولكن بدرجة تحديد ضعيفة جدا من الناحية الإحصائية بلغت 0.079%؛

- من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) تبين لنا أنه كلما ارتفعت نسبة التصدير إلى أسواق البلدان النامية انخفضت درجة التنوع في هيكل الصادرات، كما أن نسبة التأثير جاءت قوية جدا وبلغت 99.46%. إضافة إلى هذا فقد لوحظ أن اتجاه العلاقة بين المتغيرين يختلف من سنة إلى أخرى، بحيث تظهر هذه العلاقة موجبة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2005، وهو ما يعني أن التصدير إلى أسواق البلدان النامية يؤثر سلبا على تنويع هيكل الصادرات، وتظهر هذه العلاقة سالبة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2013، أي أن هذا التوجه يؤدي إلى تنويع هيكل الصادرات في الدول النامية والناشئة، ويمكن تفسير ذلك ببداية تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة في هذه السنة مما أدى إلى تأثر قدراتها التصديرية والتنافسية على المستوى الدولي، وأتاح الفرصة للدول النامية والناشئة من أجل غزو أسواق الدول النامية الأخرى ورفع قيمة وبنية صادراتها إليها، وهو ما أدى إلى ارتفاع درجة تنوع هيكل التصدير بها. أما بالنسبة لنموذج الأثر العشوائي للزمن فقد أظهر عدم وجود أثر عشوائي للسنوات.

وقد مكنتنا النتائج المتوصل من الحكم على صحة فروض الدراسة المطروحة، وذلك كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بالتأثير الإيجابي للتصدير إلى أسواق الدول النامية على تنوع الصادرات، فمن خلال ما جاءت به النتيجة الثالثة فلا يمكننا التسليم بصحتها المطلقة؛

- وبالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بتشابه اتجاه العلاقة بين المتغيرين من دولة لأخرى، فمن خلال منطوق النتيجة الرابعة يمكننا القول أنها غير صحيحة؛

- أما بالنسبة للفرضية الثالثة المتعلقة بتشابه اتجاه العلاقة بين المتغيرين من سنة لأخرى، فمن خلال النتيجة الخامسة يمكننا الجزم بعدم صحتها كذلك.

IV. الخلاصة:

يمثل تركز صادرات الاقتصاديات النامية في عدد قليل من المنتجات التحدي الأكبر الذي تعمل، في إطار سياساتها التنموية، من أجل تجاوزه، والتوجه نحو دعم التنوع القطاعي لمؤسساتها التصديرية. ويمثل هذا المشكل انعكاسا واضحا لتركز العلاقات التجارية للبلدان النامية والناشئة مع البلدان المتقدمة، ومعاناتها الطويلة من القيود التسويقية والتنافسية التي تحيط بعملية دخول منتجاتها إلى أسواقها. ولذلك فقد توجهت العديد من الاقتصاديات النامية إلى تدعيم علاقاتها التجارية مع نظيراتها، وتسهيل دخول مؤسساتها الاقتصادية إلى أسواقها، بما يخدم استراتيجية تحسين تنافسية منتجاتها وتنويع سلة صادراتها بالتبعية.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية التركيز على أسواق البلدان النامية في تطوير البنية الهيكلية لصادرات مجموعة من الاقتصاديات النامية والناشئة، وبناءا على النتائج المتوصل إليها، والمذكورة سابقا، يمكننا إدراج أهم التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع فيما يلي:

يمثل التعاون التجاري بين البلدان النامية خيارا متاحا لها على مستوى هيكل التبادل الدولي، وبالتالي فعليها العمل من أجل استغلال إيجابياته من أجل اتخاذه كأسلوب مكمل لتعاونها مع الدول المتقدمة، في إطار سعيها لتحسين مكانتها في جغرافيا التجارة العالمية؛

توفر أسواق الدول النامية فرصا كبيرة لتصريف المنتجات، وبذلك يمكن للدول النامية والناشئة الأخرى استغلال هذه الفرص من أجل تسهيل اختراق منتجاتها للأسواق الدولية، والهروب من القيود التجارية والتسويقية التي تفرضها أسواق الدول المتقدمة، وصولا إلى تنوع أفضل لصادراتها؛

تعاني أغلب الدول النامية المصدرة للمحروقات من تركز شديد في هيكل صادراتها، على غرار الجزائر، وعليه فيجب عليها العمل على اتخاذ إجراءات فعالة من أجل تطوير البنية الإنتاجية لاقتصادياتها، بهدف تقليل تبعيتها التجارية للدول المتقدمة، وترقية هيكل صادراتها الإجمالية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): الحصة النسبية للمنتجات السلعية للدول النامية والمتقدمة من الصادرات العالمية الموجهة للدول النامية

	1995	2000	2005	2010	2014
الدول النامية	%31.07	%36.09	%47.58	%53.07	58.35
الدول المتقدمة	%68.8	%63.04	%52.2	%46.76	%41.48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الأونكتاد حول التجارة الدولية.

الجدول رقم (2): الحصة النسبية للمنتجات السلعية للدول النامية والمتقدمة في الواردات العالمية المتأتية من الدول النامية

	1995	2000	2005	2010	2014
الدول النامية	%39.86	%38.47	%51.4	%51.55	%55.41
الدول المتقدمة	%53.3	%60.92	%42.2	%46.78	%42.76

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات الأونكتاد حول التجارة الدولية.

الجدول رقم (3): حصة الفرد من الناتج المحلي الخام الاسمي (بالدولار)

	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2012
الدول النامية	781	950	1458	2101	3193	3780	4292	4474
الدول المتقدمة	9722	19370	25781	34003	38215	39540	42157	41694
العالم	2684	4214	5307	7073	8567	9253	10068	10132

المصدر: United Nations: UNCTAD Handbook of statistics. New York and Geneva, 2013, p415.

الجدول رقم (4): نتائج اختبارات الاستقرارية عند المستوى

المتغيرة	الاختبار	النموذج 3			النموذج 2			النموذج 1			القرار
		درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	
EXS	Levin, Lin & Chu t*	0	0.4213-	0.3368	0	4.47238	1.0000	0	6.62765	1.0000	غير مستقرة عند المستوى
	Breitung t-stat		4.87182	1.0000							
	ADF - Fisher Chi-square		43.6031	0.3208		14.6087	0.9999		3.76080	1.0000	
	PP - Fisher Chi-square		37.6187	0.5780		12.2553	1.0000		2.56775	1.0000	
S_{it}	Levin, Lin & Chu t*	0	3.3699-	0.0004	0	0.4755-	0.3172	0	3.3245-	0.0004	مستقرة عند المستوى
	Breitung t-stat		2.0969-	0.0180							
	ADF - Fisher Chi-square		59.7730	0.0229		37.5739	0.5800		68.0735	0.0037	
	PP - Fisher Chi-square		39.9092	0.4743		29.2153	0.8959		77.3407	0.0004	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS7

الجدول رقم (5): نتائج اختبارات الاستقرارية عند الفروق من الدرجة الأولى

المتغيرة	الاختبار	النموذج 3			النموذج 2			النموذج 1			القرار
		درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	
DEXS	Levin, Lin & Chu t*	0	11.3588-	0.0000	0	11.6213-	0.0000	0	11.7783-	0.0000	مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى
	Breitung t-stat		3.68081-	0.0001							
	ADF - Fisher Chi-square		168.177	0.0000		180.673	0.0000		207.834	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square		211.489	0.0000		225.113	0.0000		274.574	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS7

الجدول رقم (6): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (الدول).

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: YAGOUBI
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1009.640711	(19,339)	0.0000

الجدول رقم (7): أثر الأفراد (الدول)

الدولة	التأثير	الدولة	التأثير
الجزائر	0.390830	الارجنتين	0.002535-
المغرب	0.028638-	المكسيك	0.258565-
مصر	0.019666-	فنزويلا	0.232306
تونس	0.148366-	كولومبيا	0.004428
الإمارات العربية المتحدة	0.148366-	الصين	0.142703-
جنوب إفريقيا	0.061993-	الهند	0.104110-
نيجيريا	0.360981	كوريا الجنوبية	0.202771-
أنغولا	0.363531	اندونيسيا	0.093773-
الكونغو	0.291382	ماليزيا	0.247111-
البرازيل	0.074459-	تركيا	0.110400-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS7

الجدول رقم (8): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للزمن (السنوات)

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: YAGOUBI
Test period fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Period F	43.248858	(17,341)	0.0000

الجدول رقم (9): أثر الزمن (السنوات)

السنة	التأثير	السنة	التأثير
1996	0.039043	2005	0.001878
1997	0.027133	2006	-0.008459
1998	0.047649	2007	-0.028215
1999	0.039565	2008	-0.034666
2000	0.028330	2009	-0.032934
2001	0.025655	2010	-0.029828
2002	0.010689	2011	-0.020958
2003	0.017674	2012	-0.044852
2004	0.005267	2013	-0.042973

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS7

الجدول رقم (10): اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للأفراد (الدول)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: YAGOUBI
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	6.066220	1	0.0138

الجدول رقم (11): أثر الأفراد (الدول)

الدولة	التأثير	الدولة	التأثير
الجزائر	0.3888	الأرجنتين	-0.0030
المغرب	-0.0289	المكسيك	-0.2583
مصر	-0.0190	فنزويلا	0.2317
تونس	-0.1486	كولومبيا	0.0042
الإمارات العربية المتحدة	-0.1486	الصين	-0.1427
جنوب إفريقيا	-0.0612	الهند	-0.1035
نيجيريا	0.3597	كوريا الجنوبية	-0.2019
أنغولا	0.3643	اندونيسيا	-0.0932
الكونغو	0.2908	ماليزيا	-0.2463
البرازيل	-0.0741	تركيا	-0.1101

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS7

الجدول رقم (12): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن (السنوات)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: YAGOUBI
Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	3.496668	1	0.0615

** WARNING: estimated period random effects variance is zero.

الجدول رقم (13): أثر الزمن (السنوات)

السنة	السنة	السنة	السنة
1996	0.000000	2005	0.000000
1997	0.000000	2006	0.000000
1998	0.000000	2007	0.000000
1999	0.000000	2008	0.000000
2000	0.000000	2009	0.000000
2001	0.000000	2010	0.000000
2002	0.000000	2011	0.000000
2003	0.000000	2012	0.000000
2004	0.000000	2013	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS7

الإحالات والمراجع:

[1]- الأونكتاد: **الاعتماد على التجارة بين بلدان الجنوب كقاطرة لبلوغ النمو المتكامل.** النشرات الموجزة لسياسات الأونكتاد، الموجز السياساتي رقم 1 للأونكتاد- الأول/ أكتوبر 2007، ص.1.

[2]- **الأونكتاد،** نفس المرجع السابق، ص.1.

[3] - OCDE **: Echanges sud-sud : une priorité pour le développement.** Synthèses, octobre 2006, P.1.

[4]- الأونكتاد: **تقرير أقل البلدان نموا 2011: الدول الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.** عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص.11.

[5] - الأونكتاد: **اتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.** بلغراد 12 أفريل 1988، ص- ص: 5-6.

[6] - المركز الإسلامي لتنمية التجارة ،تقرير بعنوان: **الاتفاقية الإطار حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.** ص.1.

[7] - منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمانة العامة: **بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS).** ص.4.

[8] - Briefings de Bruxelles sur le développement rural: **La croissance démographique et ses implications pour le développement rural ACP - Ressources sur La croissance démographique des pays ACP.** Une série de réunions sur des questions de développement ACP-UE, Bruxelles, 27 janvier 2010, p5.

[9] - Marianne EVIDENCE and Wim NAUDE: **Export diversity and regional growth: Empirical evidence from south Africa.** Research paper No.2007/11, February 2007, P.5.

[10]- من الموقع الالكتروني لقاعدة بيانات الأونكتاد حول التجارة الدولية:
http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx، تاريخ الاطلاع: 2015/11/17.